الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الاقتصاد الدولي

البعد الإقليمي في السياسة الاقتصادية الإيرانية العلاقات الاقتصادية الإيرانية– السورية أنموذجاً

The regional dimension in Iranian economic policy

Iranian – Syrian economic relations as a model

إعداد الطالب: باسل محمود ميهوب
المشرف العلمي: د. قاسم أبو دست

المقدمة

يعد هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلاتها من الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وهذا لا ينفي حقيقة أن قطاع الغاز والنفط مازال يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي، ويسهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويشكل الدعامة الرئيسية للصادرات الإيرانية، حيث سعت إيران إلى التقليل من تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية على اقتصادها وذلك من خلال اعتماد سياسات وإجراءات اقتصادية، ومنها تعزيز الصادرات غير النفطية، وتشجيع المصنعين الإيرانيين لزيادة الإنتاج المحلي لبعض السلع لتشكل بديلاً عن الواردات، وذلك في إطار بناء "اقتصاد مقاوم" أقل اعتماداً على النفط والواردات والاستثمارات الأجنبية، وبما يمكنها الحد من تداعيات الضغوطات الإقليمية والدولية التي تتعرض لها، وتمثل سورية إحدى الشركاء التجاريين لإيران، حيث تقوم العلاقات الإيرانية- السورية على أساس توازن في المصالح الاستراتيجية، وشكلت الحرب على سورية نقطة تحول بارزة في تقوية العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل الضغوط الأمريكية عليهما.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على عدة مناهج في هذا البحث:

1- المنهج الوصفي: وذلك من خلال تقديم وصف لبنية الاقتصاد الإيراني ومكامن القوة والضعف فيه، ومكانة إيران الإقليمية، بالإضافة إلى توصيف وفهم السياسات الاقتصادية الإيرانية المُعتمدة لمواجهة العقوبات والضغوط الاقتصادية.

2- المنهج التحليلي: استخدم الباحث هذا المنهج من أجل تحليل العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الإيرانية- السورية، ومجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين، ومحاولة استشراف

تقسيم الدراسة

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات كما يلي:

الفصل الأول: تناول بنية وخصائص الاقتصاد الإيراني ومكانته الإقليمية من خلال مبحثين عن بنية الاقتصاد الإيراني والتركيز على قطاع النفط والغاز من جهة، والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى، وخصائص الإقليمية الإيرانية الجديدة من خلال الحديث عن مكامن القوة والضعف في الاقتصاد الإيراني، ومقومات الدور الإقليمي الإيراني الجديد.

أما **الفصل الثاني**، فقد تناول الباحث السياسات الاقتصادية الإيرانية من خلال مبحثين تم التركيز على السياسة النقدية والمالية الإيرانية، بالإضافة إلى سياسة التوجه شرقاً في إيران من خلال التحديات التي واجهتها السياسات الاقتصادية الإيرانية، والأسباب التي أدت إلى التوجه شرقاً في إيران، وأهداف سياسة التوجه شرقاً الإيرانية.

أما **الفصل الثالث**، فقد تم التركيز فيه على العلاقات الاقتصادية الإيرانية – السورية من خلال أربعة مباحث عن أهم الاتفاقيات الناظمة للعلاقات الاقتصادية الإيرانية – السورية، والتبادل التجاري الإيراني – السوري، والاستثمارات الإيرانية في سورية، وأخيراً الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الإيرانية – السورية، بالإضافة إلى الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في النهاية.

النتائج

1- يمتلك الاقتصاد الإيراني موارد طبيعية وخصائص ذاتية تفوق نقاط ضعفه ساعدته في تحقيق نمواً اقتصادياً، وتطوير قدراته الاقتصادية هو مؤشر واضح على نجاح إيران في تحدي العقوبات المفروضة عليها، مما عزز من مكانته الإقليمية، وبالتالي فإن الفرضية الفرعية الأولى محققة.

2- أدى اعتماد إيران على السياسات الاقتصادية إلى حماية الإنتاج المحلي، ودعمه وتهيئة الظروف المناسبة لنموه بعيداً عن المؤثرات الخارجية والعقوبات الدولية، واستطاعت رفد خزينة الدولة بإيرادات كبيرة وتحقيق عوائد عالية رغم العقوبات، كما أن سياسة التوجه شرقاً منحت إيران القدرة على الوقوف في وجه الضغوط والعقوبات الغربية، بالإضافة إلى انضمام إيران لبعض التكتلات الاقتصادية الدولية، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية النقدية والمالية الإيرانية انسجمت مع المتطلبات والصعوبات الضاغطة على الاقتصاد الإيراني، وهذا يعني أن الفرضية الفرعية الثانية محققة.

3- ميز العلاقات الإيرانية – السورية أنها تقوم على المصالح المتبادلة المتينة لتشكل تحالفاً استراتيجياً قوياً من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، تجاوزت من خلالها كل المشاكل التي كانت تستهدف البلدين، وبرزت فعالية هذا التحالف في أعقاب الأزمة السورية، وبالتالي تعد العلاقات الاقتصادية الإيرانية – السورية أنموذجاً ناجحاً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا يعني أن الفرضية الفرعية الثالثة محققة.

4- يُنظر إلى السياسة الاقتصادية الإيرانية على أنها تهدف إلى تمتين الروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع الدول، وخاصة في القارة الآسيوية، بهدف توسيع التحالفات الإيرانية والحد من تأثير القوى الغربية عليها، وبالتالي نجحت إيران في إدارة اقتصادها باستخدام سياسات اقتصادية مرتكزة على مقومات الاقتصاد الإيراني وعلاقاته الاقتصادية الإقليمية بالرغم من كافة الظروف السياسية التي فرضت عليه، وهذا يعني أن الفرضية الرئيسية محققة.

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1-الحسن، عمار مرعي، (2014)، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، دار الكتب العلمية، ص:233.

2-خالدي، أحمد. آغا، حسين، (1997)، سورية وإيران: تنافس وتعاون، رقم العدد: 7879، دار الكنوز الأدبية، ص: 213.

التقارير:

1- الصاوي، عبد الحفظ (2016)، "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محرراً، مجلة البيان، التقرير الارتيادي الإستراتيجي، الإصدار الثالث عشر، الرياض، السعودية.

2- "العلاقات السورية- الإيرانية"، (3/5/2023)، تاريخ وحاضر ومستقبل، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين.

المجلات والصحف:

1- الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى، (2019)، روسيا وإيران في سورية: افتراق المسارات وتعارض المصالح، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

2- علاو، غيث، (3/5/2023)، الاقتصاد بين إيران وسورية..في حدود الشراكة أم التبادل التجاري، صحيفة جاده إيران.

الرسائل العلمية:

1- عبد الرضا، نبيل جعفر، (1990)، "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإيراني"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق، ص: 224.

2-أحمد عوض الله، جميلة، (2016)، النظام العالمي الجديد وأثره على العلاقات السورية- الإيرانية 1991- 2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص: 184.

المواقع الإلكترونية:

1- تصفير صادرات النفط وحسابات إيران الخاطئة، (17/2019)، مركز المزماة للدراسات والبحوث، على الرابط: http://almozmaah.com